

# 5 CP

CE/15/5.CP/12  
باريس، 28 مارس 2015  
النسخة الأصلية: فرنسية



United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	Diversity of Cultural Expressions
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture	Diversité des expressions culturelles
Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura	Diversidad de las expresiones culturales
Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры	Разнообразие форм культурного самовыражения
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	تنوع أشكال التعبير الثقافي
联合国教育、 科学及文化组织	文化表现形式 多样性

## مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية الخامسة  
باريس، مقر اليونسكو الرئيسي، القاعة 2  
من 10 إلى 12 يونيو 2015

**البند 12 من جدول الأعمال المؤقت:** القضايا الرقمية وتأثيرها على تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

تقدم هذه الوثيقة وفقا للقرار رقم 12.IGC.8، لمحة عامة حول العمل المنجز بشأن القضايا الرقمية في إطار الاتفاقية، كما تقدم ملخصا لمناقشات اللجنة، فضلا عن اقتراحها، على هذا الأساس، إطار عمل للفترة ما بين عامي 2015 و2017.

القرار المطلوب: الفقرة 10

1- طالبت اللجنة الحكومية الدولية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة") الأمانة العامة في ديسمبر 2014، بتقديم تقرير يلخص العمل المنجز حول القضايا الرقمية في إطار الاتفاقية جنباً إلى جنب مع مناقشات اللجنة (القرار 12 IGC 8)، ويظهر هذا التقرير كمرق لهذه الوثيقة.

2- بدأت مناقشات اللجنة في ديسمبر 2012 في دورتها السادسة العادية عندما أثرت مخاوف بشأن التطورات التكنولوجية منذ اعتماد الاتفاقية، وتأثير ذلك على نموذج سلسلة القيم الثقافية لخلق وإنتاج وتوزيع أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، والآثار المحتملة للثورة الرقمية لصنع السياسات الثقافية، وقد لوحظ أن هذه التحديات متعلقة بجميع الدول الأطراف، وبالتالي تم اقتراح تبادل الممارسات الجيدة في هذا المجال من قبل الهيئات الإدارية للاتفاقية، كما أُقترح إضافة هذه القضية إلى العمل المستقبلي للجنة كوسيلة لضمان تحديث تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال وديناميكي، فضلاً عن إدراج التحديات الحالية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في جدول أعمال الهيئات الإدارية للاتفاقية.

3- وافقت الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف على الملاحظات والقرارات التي اتخذتها الدورة العادية السادسة للجنة (القرار 17 IGC 6)، وأضافت الدورة أهمية الحفاظ على الحق السيادي للدول من أجل تصميم السياسات الثقافية وتنفيذها مما يدعم تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي، كما أكدت الدول الأطراف على الرسالة الأساسية للاتفاقية، معترفين بالطبيعة المزدوجة للسلع والخدمات الثقافية، ومشددين على أهمية احترام هذه الطبيعة مهما كانت التكنولوجيا المستخدمة، وقد دُعيت الدول الأطراف والمجتمع المدني لبدء تبادل الممارسات الجيدة من خلال إرسال معلومات إلى الأمانة العامة بشأن جوانب التقنيات الرقمية مما لها تأثير على الاتفاقية، كما دُعوا إلى تقديم مقترحات للعمل المستقبلي ليتم فحصها من قبل الدورة العادية السابعة للجنة (القرار 13 CP 4، الفقرة 6). وأخيراً تم مناقشة الدول الأطراف لقراءة تقرير أعدته الشبكة الدولية للمحاميين لتنوع أشكال التعبير الثقافي بشأن الأفكار الأولية لتنفيذ الاتفاقية في العصر الرقمي<sup>1</sup>.

4- تنفيذاً للقرار 17 IGC 6 والقرار 13 CP 4، الفقرة 6، وزعت الأمانة العامة استبياناً في أكتوبر 2013 لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية والتي يمكنها تعزيز خطة العمل المستقبلية للجنة لتحديد القضايا الرقمية وتأثيرها على تنفيذ الاتفاقية<sup>2</sup>، وقد استجابت خمس وثلاثون دولة طرف وتوسع منظمات مجتمع مدني لهذا المسح<sup>3</sup>، إذ تم تجميع مجالات العمل ذات الأولوية بعد دراسة إشارات التقنيات الرقمية في نص الاتفاقية ومبادئها التوجيهية التشغيلية، كما تم تحديد المجالات الخمسة المرصودة للنظر من قبل الدول الأطراف على النحو التالي:

- السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي؛
- التعليم ورفع مستوى الوعي العام؛
- دمج الثقافة في التنمية المستدامة؛
- التعاون الدولي من أجل التنمية؛
- المعاملة التفضيلية للدول النامية؛

تم اختيار مجال العمل الأول بشأن السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من قبل غالبية المستجيبين للاستبيان كأولوية قصوى للعمل المستقبلي.

5- دعت الأمانة العامة، بالإضافة إلى ذلك، الدول الأطراف والمجتمع المدني لتقديم أوراق المناقشة بغية الإعلان عن أفكار اللجنة، وتلقت الأمانة العامة ثلاث أوراق من الدول الأطراف وأربع أوراق من منظمات المجتمع المدني<sup>4</sup>، حيث قدمت هذه الأوراق خلال منتدى مفتوح عُقد خلال الدورة العادية السابعة للجنة<sup>5</sup>، وقد تناولت الأوراق والمناقشات مجموعة من القضايا، لا سيما الحاجة إلى تحديث السياسات الثقافية الوطنية للبيئة الرقمية مما تعالج ليس فقط الدعم لأشكال جديدة من الإبداع وإيجاد الاهتمام والطلب على المحتوى الرقمي المحلي، ولكن أيضاً اتجاهات الملكية الجديدة في الصناعات الثقافية، كما تم التأكيد على أهمية تصميم السياسات الجديدة والإستراتيجيات الرقمية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي بالتعاون مع المجتمع المدني، وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد سلسلة من القضايا المحددة للمناقشة المستقبلية والتي تعزز:

<sup>1</sup> Guèvrement V.، التفكير الأولي بشأن تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي، يونيو 2013، متاح على الرابط التالي:

<http://www.ficdc.org/cdc3524?lang=en>

<sup>2</sup> خطاب من أمين عام الاتفاقية إلى الوفود الدائمة للدول الأطراف في الاتفاقية (2 أكتوبر 2013، الرقم المرجعي: CLT/CEH/DCE/13/L-132)

<sup>3</sup> الدول الأطراف: ألبانيا، ألمانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، كندا، كوستاريكا، ساحل العاج، إسبانيا، استونيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، هنغاريا، إسبانيا، إيطاليا، لاتفيا، مدغشقر، موريشوس، المكسيك، النيجر، نيوزيلندا، هولندا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مولدوفا، جمهورية التشيك، رومانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، صربيا، سلوفاكيا، السويد، تونس، أوكرانيا، أوروغواي، الاتحاد الأوروبي.

<sup>4</sup> منظمات المجتمع المدني: كلتشر أند تراديشن، التحالف الفرنسي من أجل التنوع الثقافي، التحالف التشادي من أجل التنوع الثقافي، الاتحاد الدولي للخريجات الجامعيات (IFUW)، امبالاموزيك، جوك جوك، الشبكة الدولية للتنوع الثقافي (INCD)، الجمعية العلمية الدولية "الاتحاد اللاتيني للاقتصاد السياسي للمعلومات والاتصالات والثقافة" (ULEPICC)، اتحاد الإذاعات الأوروبية (EBU).

<sup>5</sup> تسلمت الأمانة العامة الوثائق من كندا وفرنسا واللجنة الوطنية الألمانية لليونسكو والشبكة الدولية للمحاميين بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي (RIJDEC) والتحالف الكندي للتنوع الثقافي والجمعية العلمية الدولية "الاتحاد اللاتيني للاقتصاد السياسي للمعلومات والاتصالات والثقافة" (ULEPICC)، وتتوافر وثائق المعلومات الأساسية على العنوان التالي: [www.unesco.org/creativity](http://www.unesco.org/creativity)

<sup>6</sup> انظر التقرير التفصيلي حول الدورة العادية السابعة للجنة، CE/13/7.IGC/3، الفقرة 351-358.

- أهداف الاتفاقية في المنتديات الدولية الأخرى التي تتناول قضايا رقمية؛
- وصول الأفراد والفئات الاجتماعية إلى البيئة الرقمية الجديدة ومشاركتهم فيها من خلال التصدي لحواجز الوصول إلى التكنولوجيا وانخفاض مستويات محو الأمية الحاسوبية؛
- الوصول إلى الأسواق الرقمية للفنانين والمتخصصين الثقافييين من الدول النامية بما في ذلك دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز ورفع وضوح المحتوى الجديد المتولد من جنوب الكرة الأرضية؛
- الحقوق والحريات في البيئة الرقمية كشرط مسبق لتنوع أشكال التعبير الثقافي.

6- دعت الدورة العادية السابعة للجنة، من أجل تعزيز تبادل المعلومات والممارسات الجيدة، الدول الأطراف ممن كان من المقرر لهم تقديم تقاريرهم الدورية في أبريل 2014 وفي أبريل 2015 لإيلاء الاهتمام الخاص لتأثير القضايا الرقمية على تنفيذ الاتفاقية (القرار 5 IGC 7)، كما دعت الأمانة العامة لتحليل جميع المعلومات ذات الصلة الواردة في التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات من الدول الأطراف والمصادر الأخرى ذات الصلة (القرار 13 IGC 7)، ووفقا لهذا القرار، كُلفت الأمانة العامة بإجراء تحليل عرضي للتقارير الدورية المتلقاة، حيث تم تقديم هذا التحليل إلى الدورة العادية الثامنة للجنة في ديسمبر 2014 (انظر الوثيقة CE/14/8IGC/INF 5).

7- بناء على طلب من كندا وفرنسا<sup>6</sup> تم إدراج بندا حول القضايا الرقمية على جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثامنة للجنة، وخلال هذه المناقشة أكدت الدول الأطراف على الحياد التكنولوجي للاتفاقية وأهميتها المتواصلة، ومن ثم اعتبر أن تعديل الاتفاقية غير ضروري، كما طرح أعضاء اللجنة والمراقبون مسألة ضرورة تعاون الهيئات الإدارية وأصحاب المصلحة معاً بشأن وضع إطار يمكن أن يأخذ شكل المبادئ التوجيهية التشغيلية، إذ يمكن لهذا الإطار أن يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط قضايا البنية التحتية، ولكن أيضا القضايا الأساسية لحرية التعبير في العصر الرقمي وكذلك المكافأة العادلة للمبدعين والفنانين من العائدات الإلكترونية، كما يمكن له أن يعتبر أيضا برامج وأنشطة التعاون الدولي، لأن ذلك سيكون له بلا شك تأثير على تنفيذ مبادئ الاتفاقية المتمثلة في الوصول العادل والانفتاح والتوازن، وقد تم الاتفاق على ضرورة تقديم هذا الإطار أمثلة للتدابير الإيجابية بدلا من التدابير الحماية وأن يكون تطلعا ومرنا فضلا عن اعتبار الدروس المستفادة من العقد المنصرم، وأخيرا تم تشجيع اللجنة على التركيز على أنشطتها نظرا لاتساع نطاق القضايا التي أثارها الهيئات الإدارية منذ عام 2012، بالإضافة إلى النظر بعين الاعتبار إلى المستويات المختلفة لتأثير القضايا الرقمية على الدول المختلفة.

8- اتخذت اللجنة، بعد مناقشتها لهذا البند، عدة قرارات تتطلب من الأمانة العامة القيام بما يلي:

- مواصلة عملها بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك التحليل العرضي للتقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات، وإدراج نتائج هذا التحليل في تقرير الرصد العالمي المقدم كل سنتين بشأن تنفيذ الاتفاقية وتقريرها المعني برصد تأثير المادتين 16 و21؛
- موافاة الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف بوثيقة تعرض لمحة عامة عن العمل المنجز في القضايا الرقمية في إطار الاتفاقية جنبا إلى جنب مع تقرير عن مناقشات اللجنة؛
- مواصلة تبادل البيانات مع قطاع الاتصالات والمنظمات الدولية الأخرى المعنية والخبراء والمجتمع المدني فضلا عن إعلام اللجنة بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛
- تنظيم دورة تبادلية بشأن التحديات المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية في العصر الرقمي المقرر انعقادها قبل الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف؛
- تقديم مقترح للدورة العادية الخامسة بمؤتمر الدول الأطراف من أجل تكليف اللجنة، بالتشاور مع الأطراف، لإعداد مشروع المبادئ التوجيهية التشغيلية، لدورتها العادية التاسعة، حول القضايا الرقمية وتنوع أشكال التعبير الثقافي والذي يعتبر، على وجه الخصوص، التعاون الدولي (المقرر 12 IGC 8).

9- دُعي مؤتمر الدول الأطراف في هذه الدورة، للنظر في المعلومات المقدمة في التقرير المرفق بما في ذلك الأنشطة المقترحة التي يمكن أن تشكل خطة عمل مستقبلية تعمل اللجنة وفقا لها خلال الفترة من 2015 إلى 2017، بما في ذلك إمكانية إعداد مشروع المبادئ التوجيهية التشغيلية، حيث وُضعت هذه الخطة على أساس مناقشات الهيئات الإدارية والمعلومات التي جُمعت حتى الآن، وسوف يتطلب التنفيذ الكامل لهذه الخطة موارد من خارج الميزانية.

10- قد يرغب مؤتمر الدول الأطراف في اعتماد القرار التالي:

## مشروع القرار 12.CP.5

يتناول مؤتمر الدول الأطراف:

1- الإطلاع على الوثيقة EC/15/5.CP/12 ومرقاتها؛

<sup>6</sup> انظر وثيقة العمل "تقرير الحالة ومتابعة التحديات الرقمية" (CE/13/8.IGC/12)، الدورة العادية الثامنة للجنة، ديسمبر 2014.

- 2- الإحاطة بالتقرير الموجود بالمرفق، بما في ذلك خطة العمل المقترحة 2015-2017.
- 3- مطالبة اللجنة بمواصلة عملها في هذا المجال، بما في ذلك إنتاج مشروع المبادئ التوجيهية التشغيلية وتقديم نتائج عملها إلى دورته السادسة العادية؛
- 4- مطالبة الأمانة العامة بمواصلة عملها في هذا المجال من خلال دمج تحليل للقضايا الرقمية في تقرير الرصد العالمي المقدم كل سنتين بناء على التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات والمصادر الأخرى وفي تقريرها المقدم كل سنتين لرصد تأثير المادتين 16 و21؛
- 5- مطالبة الأمانة العامة بمواصلة التبادل مع قطاع الاتصالات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي قد يؤثر عملها بشأن القضايا الرقمية على تنفيذ الاتفاقية.

## المرفق

## تقرير حول القضايا الرقمية وآثارها على تنفيذ الاتفاقية

"(...) إن اتفاقية عام 2005 ليست مجرد صك قانوني، بل هي المبادرة الأولى للاقتصاد الإبداعي الجديد وهويتنا المتعددة ومجتمعنا المتنوعة والمرتبطة".

المدير العام لمنظمة اليونسكو  
الدورة 38 للمؤتمر العام، 2013

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذتها الهيئات الإدارية والأمانة العامة بشأن القضايا الرقمية وأهمية تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية") للعمل المستقبلي.

يبحث التقرير أولاً كيفية تناول القضايا الرقمية عند صياغة نص الاتفاقية، ثم يبحث كيفية اعتبار القضايا الرقمية في الاتفاقية ومبادئها التوجيهية التشغيلية كما يلخص أفكار الهيئات الإدارية للاتفاقية قبل الختام بملخص للاقتراحات التي طرحت أثناء المناقشات حيث يمكن أن تشكل خطة عمل محتملة للعامين المقبلين.

## 1- القضايا الرقمية وصياغة الاتفاقية

يضم المشروع الأولي للاتفاقية المعروض على الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو للتعليق في يوليو 2004 مصطلحات مثل "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" و"نقل التكنولوجيا"،<sup>7</sup> 8. ومن المهم إبراز حقيقة أن المرفق الثاني للمشروع الأولي، والذي لم يُحتفظ به في نهاية عملية التفاوض، قد ضم قائمة غير شاملة للسياسات الثقافية، حيث تضمنت هذه القائمة تطورين متعلقين بالبيئة الرقمية في ذلك الوقت، يشير الأول إلى "مجتمع المعلومات"، ويتعلق الثاني بتحسين "الإعلام الجديد" عن طريق "سياسات تهدف إلى تشجيع الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة".<sup>9</sup>

وفي حين أن قائمة السياسات الثقافية لم تعد مدرجة في نص الاتفاقية، فإن الإشارات إلى التكنولوجيا الرقمية قد أدرجت خلال عملية التفاوض، وخصوصاً في إطار العمل الذي قامت به لجنة الصياغة في ديسمبر 2004 بشأن تعريف 'التنوع الثقافي'، والواقع أن المشروع الأولي 2004 قد أشار إلى التعريف كما ورد في الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي 2001<sup>10</sup> ولم يشر إلى القضايا الرقمية، ومن أجل وضع الاتفاقية في البيئة الرقمية في ذلك الوقت، ترغب لجنة الصياغة في توضيح أن الروابط المختلفة في سلسلة القيم الثقافية، مثل الإبداع والإنتاج والنشر والتوزيع والتمتع، تم نقلها "أيا كانت الوسائل والتقنيات المستخدمة"<sup>11</sup>.

ولذلك فإن هذا التوضيح عمل على توفيق مفهوم التنوع الثقافي الوارد في إعلان 2001 مع نطاق الاتفاقية، وتوفيق الاتفاقية مع مبدأ الحياد التكنولوجي.

يتطلب الموقف المحايد من الناحية التكنولوجية المعتمد من قبل الاتفاقية تنفيذ أحكامه ومبادئه التوجيهية التشغيلية بغض النظر عن البيئة، سواء الفعلية أو الظاهرية، التي يُنتج فيها أو يُوزع التعبير الثقافي المعني، وهذا من شأنه أن يمكن الدول الأطراف من النظر بعين الاعتبار إلى السمات المحددة للمجال الثقافي الرقمي عند اعتماد السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

## 2- القضايا الرقمية في النصوص الأساسية للاتفاقية

<sup>7</sup> بالنظر إلى تمهيد المشروع الأولي للاتفاقية (2004): "تلاحظ أنه في حين أن عمليات العولمة، التي تسيرت بالتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتحمل ظروفًا غير مسبوقة لتعزيز التفاعل بين الثقافات، فإنها ذاتها تشكل تهديداً للتنوع وتحمل في طياتها خطر إفقار أشكال التعبير الثقافي"، (الفقرة 11). متاح على [www.unesco.org/fr/creativity](http://www.unesco.org/fr/creativity).

<sup>8</sup> انظر المادة (12 ز) من المشروع الأولي للاتفاقية (2004) - بشأن الأهداف ذات الصلة بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي: "(...) لتقديم حوافز تهدف إلى تشجيع نقل التكنولوجيا والخبرات، لا سيما في مجال الصناعات والمؤسسات الثقافية".

<sup>9</sup> انظر المرفق 2 حيث تشير السياسات التالية إلى:

"تعزيز التعددية والتنوع الثقافي واللغوي على حد سواء كجزء من مجتمع المعلومات ولصالحه: حيث تستهدف سياسات التعليم والتدريب الأطفال بغية تمكينهم من استخدام سياسات وتقنيات المعلومات الجديدة التي تهدف إلى تطوير البحث في العلاقات بين الثقافة والطريقة التي تُنشر من خلالها عبر وسائل الإعلام وخدمات الاتصالات الجديدة.

(...) تعزيز ودعم كل من وسائل الإعلام الجديدة والمزيد من وسائل الإعلام التقليدية: حيث تم تصميم السياسات لدعم الإنتاج والتوزيع على المستويين المحلي والوطني، فضلاً عن خلق أنظمة تمويلية ابتكارية وتشجيع التكامل بين المبادرات والسياسات العامة والخاصة التي من شأنها تشجيع الوصول إلى التقنيات الجديدة".<sup>10</sup> يشمل الإعلان، خلافاً للاتفاقية، إشارات محددة إلى المجال الرقمي، ولا سيما المادة 6 التي تنص على أن "المساواة في الوصول إلى الفن (...)، متضمنة ما في شكل رقمي، وإمكانية جميع الثقافات في الحصول على وسائل التعبير والنشر هي ضمانات التنوع الثقافي".

متاح على [www.unesco.org](http://www.unesco.org)، لإجراء فحص شامل لأحكام الإعلان التي تشير إلى المجال الرقمي انظر V. Guèvremont, 2013 ص 14.

<sup>11</sup> كما أن هذا التعبير مدرج في أساسيات المبادئ التوجيهية التشغيلية المرتبطة بالمادة 7، انظر الفقرة 1.5.

لا تعطي الاتفاقية، كما اعتمدت، أي إشارة صريحة إلى مصطلح "رقمي"، حيث يشار إلى التقنيات الجديدة في نص الاتفاقية في أربعة أماكن:

- التمهيدي، يشير إلى "التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات";
- المادة 12 (د)، تشير إلى "استخدام التقنيات الجديدة" في سياق التعاون الدولي;
- المادة 14 (ب)، تشير إلى "استخدام التكنولوجيا" في إطار التعاون من أجل التنمية;
- المادة 14 (ج)، تشير إلى "نقل التكنولوجيا" لتشجيع الدول الأطراف على دعم ظهور قطاعات ثقافية حيوية، وخاصة في مجالات الصناعات والمؤسسات الثقافية.

لا يعني عدم وجود أي إشارة صريحة إلى القضايا الرقمية أن حقوق والتزامات الدول الأطراف، سواء على المستوى الوطني (المواد 6 و7 و8) أو المستوى الدولي (المواد 12 و14 و16 على وجه الخصوص) وفيما يتعلق بالتعليم والتوعية العامة (المادة 10) أو المجتمع المدني (المادة 11) أو التنسيق والتشاور الدوليين (المادة 21)، يجب فقط أن تمارس وتنفذ في العالم المادي من السلع والخدمات الثقافية، إذ يتوجب على الدول الأطراف أن تنظر في الطريقة التي سيتم تطبيق الاتفاقية من خلالها على السلع والخدمات الثقافية في البيئات الرقمية، بغض النظر عن الوسائل التكنولوجية المستخدمة في إنشاء هذه السلع والخدمات أو إنتاجها أو توزيعها أو الوصول إليها.

تضم المبادئ التوجيهية التشغيلية التي تمت الموافقة عليها من قبل مؤتمر الدول الأطراف منذ عام 2007 إشارة واحدا فقط لمصطلح "رقمي"، والذي يمكن إيجاده في المادة 10 الخاصة بالتنقيف والتوعية العامة<sup>12</sup>، كما أن هناك عددا من هذه المبادئ يشير إلى البيئة الرقمية، ولا سيما المواد 7 و13 و14 و16، كما هو موضح أدناه.

تعمل المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالمادة 7 في إطار السياسات العامة على تشجيع الدول الأطراف على:

- اعتماد تدابير وسياسات تهدف إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وتكون أكثر ملائمة للبيئة التكنولوجية الجديدة;
- تشجيع نقل المعلومات والخبرات بهدف مساعدة المتخصصين في قطاع الثقافة والصناعات الثقافية، والشباب على وجه الخصوص، لاكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتمكينهم من الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها هذه التقنيات الجديدة.

وفيما يتعلق بدمج الثقافة في التنمية المستدامة، تدعو المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن المادة 13 الدول الأطراف إلى اعتبار ما يلي:

- استخدام التقنيات الجديدة والتوسع في نظم الاتصالات القائمة على الشبكة.

ومن حيث التعاون من أجل التنمية، تعمل المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالمادة 14 على تشجيع الدول الأطراف على إجراء مختلف الأنشطة الرامية إلى تعزيز ظهور قطاع ثقافي نشيط في الدول النامية عن طريق ما يلي:

- إسْبُحْدَات حوافز لتشجيع نقل التكنولوجيات (الأجهزة/البرمجيات) والخبرة (من خلال برامج التدريب)، وخاصة في مجالات الصناعات والمؤسسات الثقافية;

- تقديم الدعم لتبادل المعلومات بشأن نماذج الأعمال وآليات الترويج والتوزيع، الجديدة والقائمة على حد سواء، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة;

- تعزيز التقييمات المنتظمة لتطور الاحتياجات التكنولوجية من حيث تنمية البنية التحتية والمهارات على حد سواء;

- توفير الظروف العادلة والمواتية لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

- تسهيل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع ونشر وتشجيع استخدامها;

- تفعيل الحوار والتبادل المنتظم بين خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجهات الحكومية وغير الحكومية في القطاع الثقافي;

- اعتماد التدابير المناسبة لتسهيل التطوير المشترك للتقنيات لصالح الدول النامية;

- إسْبُحْدَات حوافز ضريبية تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في تطوير الابتكارات التكنولوجية في قطاع الثقافة.

وفيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية، تعمل المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن المادة 16 على تشجيع الدول الأطراف على وضع الأطر القانونية والمؤسسية، بما في ذلك الاتفاقات والبرامج الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف:

- تقديم المساعدة التقنية، بما فيها حيازة المعدات، وتسهيل نقل التكنولوجيا والخبرة لأغراض تصدير السلع والخدمات الثقافية من الدول النامية إلى الأسواق في الدول المتقدمة.

<sup>12</sup> انظر الفقرة 4 من المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن التنقيف والتوعية العامة، والتي تشجع الدول الأطراف على تحديد المهارات المطلوبة لتدريب المتخصصين في مجال الصناعات الثقافية، "لا سيما التخصصات المتعلقة بالمجال الرقمي".

### 3- ملخص تفكير الهيئات الإدارية للاتفاقية بشأن القضايا الرقمية

منذ اعتماد الاتفاقية قبل عشر سنوات أحدثت الاتصالات القائمة على شبكة الإنترنت ثورة في الطريقة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات الثقافية وتوزيعها واستهلاكها من خلال جيل جديد من الوسائط المتعددة والأجهزة المتصلة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة القراءة الإلكترونية وغيرها، كما ظهرت نماذج تجارية جديدة لتدفق المحتوى الثقافي وشركات ويب جديدة تشكل تحديات للأنظمة التنظيمية والمالية التقليدية، ولكن لا تزال العديد من المناطق تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة (الأجهزة أو التوصيل أو الاتصال بالبيانات)، كما أن المبدعون لا يمتلكون دائما الخبرة الفنية الأساسية، بالإضافة إلى بطئ الصناعات الثقافية أحيانا في استكشاف إمكانات النماذج التجارية الجديدة، كما أنه لا يوجد دليل ملموس على ما إذا كانت التقنيات والمنصات الرقمية أتاحت بالفعل الوصول إلى الثقافة بشكل أبسط وأسرع وأرخص للجميع.

ظهرت تعقيدات التحديات التي تواجهها الدول الأطراف من حيث تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية الجديدة من خلال المناقشات التي جرت خلال الدورتين العاديتين السابعة والثامنة للجنة.

حيث جعلت هذه التبادلات من الممكن مراقبة الاتجاهات العالمية، مثل:

- تغيير التقنيات الرقمية لسلسلة القيم من أجل إبداع السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والوصول إليها، إذ إنها تمكن، على سبيل المثال، الفنانين والمتخصصين الثقافيين من تجاوز الوسطاء التقليديين وقنوات التوزيع والتفاعل بشكل مباشر مع الجمهور أو العملاء العوام والمحتملين، كما أن الأدوار المختلفة التي لعبها الفنانون وغيرهم من المهنيين في قطاع الثقافة قد تتطلب منهم إبداع وإنتاج وحتى توزيع بضائعهم وخدماتهم الثقافية، فالتحدي الحالي للمبدعين والفنانين يتمثل في الحصول على أجر عادل من عائدات الإنترنت.

- دخول جهات رقمية جديدة في سلسلة قيم السلع والخدمات الثقافية مما يؤدي إلى حدوث تغيرات عميقة في شبكات التوزيع التي كانت محددة في السابق للصناعات الثقافية، مما يشكل تحديا للأسس الخاصة بهم، فهذه الجهات تنأى بنفسها عن القنوات الاقتصادية التقليدية عن طريق جذب السلع والخدمات الثقافية نحو منصاتهم الخاصة، بغض النظر عن الوسيلة التي يتم من خلالها نقلها (مادية أو افتراضية).

- تعزيز البيئة الرقمية توافر المحتوى الثقافي بشكل ملحوظ (حيث تتوافر البنية التحتية والمهارات واتصالات الإنترنت المستقرة) لمنح خدمات الوصول الدائم لأشكال التعبير الثقافي، إذ يُفترض تنوع هذا المحتوى بشكل أكثر تنوعا بسبب الإمكانيات الإبداعية الجديدة التي تقدمها التقنيات الرقمية، كما أن توافر المحتوى المتنوع لا يزال، رغم ذلك، يعتمد على الإستراتيجيات المُنفذة والاختيارات المحددة من قبل الجهات الرقمية الجديدة.

- تحدى البيئة الرقمية للنظم التنظيمية والمالية (بما في ذلك النظام المالي) التي وُضعت لضمان توافر السلع والخدمات الثقافية الضرورية للسياسات والتدابير الجديدة، وينطوي هذا على النهج العرضي "الدعوة بموجب الاتفاقية" نظرا لتأثير تلك التجارة والمنافسة والاتصالات وسياسات حقوق الملكية الفكرية على ظهور الأسواق الإقليمية والوطنية المحلية للسلع والخدمات الثقافية، كما أنه يتطلب التعاون ليس فقط بين الوزارات ولكن أيضا مع المؤسسات الثقافية العامة والشركات المهنية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر العاملة في الصناعات الثقافية الرقمية.

- ضرورة تنفيذ وتكييف البنية التحتية للاتصالات للتغلب على الفجوات الرقمية وعدم المساواة.

- تزايد المخاوف حول قضايا حرية التعبير في البيئات الرقمية.

وخلال هذه التبادلات، تم تحديد العديد من مجالات العمل للدول الأطراف للنظر فيها كجزء من جهودهم المستقبلية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية:

- تكييف السياسات الوطنية المتعلقة بالسلع والخدمات الثقافية بالبيئة الرقمية;

- تنفيذ آليات التعاون الدولي الرامية إلى تعزيز تنوع السلع والخدمات الثقافية في البيئة الرقمية على المستوى العالمي;

- تقديم المساعدة التقنية لإدخال وتنفيذ السياسات والتدابير اللازمة لدعم إنتاج وتوزيع المحتوى الثقافي الرقمي في الدول النامية;

- تعزيز أهداف الاتفاقية داخل الهيئات الدولية الأخرى، والمسؤولين عن التجارة وحقوق الملكية الفكرية والاتصالات بصفة خاصة;

- بناء بنية تحتية لتوفير خدمات الوصول لجميع الأفراد لمجموعة واسعة من المحتوى الثقافي في البيئات الرقمية.



#### 4- تحليل عرضي للتقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات

طلبت اللجنة من الأمانة العامة إجراء تحليل عرضي للتقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات لجمع معلومات وأمثلة حول كيفية تعامل الدول الأطراف مع القضايا الرقمية، حيث تم تقديم هذا التقرير إلى اللجنة وتم بحثه من قبلها أيضا خلال دورتها الثامنة العادية.

وباختصار، حدد التقرير<sup>13</sup> مجموعة واسعة من التحديات التي يمكن اعتبارها في سياق حقوق والتزامات الدول الأطراف بوضع السياسات والتدابير المتعلقة بإنشاء السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والوصول إليها، كما يؤكد التقرير من جديد على مناقشات الهيئات الإدارية ويشدد على التغييرات الكبيرة في سلسلة القيم الثقافية وضرورة وضع سياسات وأنظمة جديدة في المستقبل، فضلا عن إبرازه للأشكال الجديدة لتركيز السوق والتي تشغلها الجهات الرقمية الجديدة بين عدة حلقات من السلسلة التي وضعت الجهات الأصغر في مرحلة الخطر، ويستخدم الأمازون كمثال لتوضيح هذه النقطة مبيّنا: "إن الأمازون لم يعد يعمل بوصفه مجرد متجر لبيع الكتب عبر الإنترنت، بل إنه يعد ناشرا وبتاعا لخدمات مثل "كيندل" كما يعد شبكة اجتماعية للكتب الموصى بها وطابعة ومزودا لخدمات الحوسبة السحابية"، وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى أن التحديات التي تواجه "المستخدمين" تتراوح ما بين الخصوصية بسبب الرصد الدائم لبيانات المستهلكين، وقلة قابلية الاكتشاف بسبب سيطرة الخوارزميات التي تقدم توصيات للمستهلكين.

كما يلقي التقرير الضوء على عدد من التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف من أجل الاستفادة من الفرص والتغلب على التحديات التي تشكلها القضايا الرقمية، على سبيل المثال، التدابير الرامية إلى دعم برامج محور الأمية الرقمية كوسيلة لتعزيز المساواة في الحصول على الثقافة أو التدابير الرامية إلى تعزيز الإبداع الرقمي مثل تحديث قطاعات معينة من النشر أو الموسيقى أو السينما، وكذلك التدابير الرامية إلى دعم أشكال جديدة من الفن الإلكتروني، وفي مجال التعاون الدولي، يقدم التقرير أمثلة على كيفية تسهيل الدول الأطراف لنقل التكنولوجيا، بما في ذلك البنية التحتية (الأجهزة والبرامج) والخبرات لتطوير الشبكات والنظم الرقمية، وأشار التقرير إلى الدور الفريد الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في تقديم الدعم للمشاريع التي تنطوي على التدريب الرقمي ونقل التكنولوجيا وإنتاج فنون الوسائط المتعددة.

وفي الختام، حدد التقرير العديد من القضايا ذات الصلة لتنفيذ الاتفاقية في المستقبل بالنسبة لجميع الدول الأطراف بدءا من ظهور عملاقة جدد في الأسواق الثقافية ومرورا بالتقدم السريع للبيانات الضخمة ووسائل الإعلام الاجتماعية ووصولاً إلى الدينامية المتزايدة للجنوب الرقمي الذي يستوجب إعادة التفكير في إستراتيجيات التعاون.

#### 5- جمع وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة

وافقت اللجنة على ضرورة الاستمرار في جمع وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة على الطريقة التي تعالج بها الدول الأطراف القضايا الرقمية في سياساتها لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، ولهذا الغرض، اعتمدت اللجنة مبادئ توجيهية تشغيلية منقحة بشأن المادة 9، وملحقها، متضمنة إطار عمل منقح للتقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات، حيث يشمل هذا الإطار المنقح قسما جديدا يتطلب من الدول الأطراف تقديم لمحة عامة عن سياق السياسات الثقافية بما فيها المعلومات المعنية بالقضايا الرقمية: "ينبغي أن تصف الدول الأطراف أهداف وأولويات سياساتها الثقافية الحالية وتأثير الاتفاقية على صياغتها أو إعادة صياغتها، كما ينبغي تقديم تقريرا بشأن الفرص والتحديات التي تواجه تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في بيئة رقمية"، وتُقدّم المبادئ التوجيهية والإطار المنقح إلى الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف للموافقة عليهما في يونيو 2015.

وبالإضافة إلى ذلك، تم جمع المعلومات المعنية بالقضايا الرقمية والاتفاقية خلال استبيانات بشأن تأثير المادتين 16 (المعاملة التفضيلية) و21 (التشاور والتنسيق الدوليين)، وكذلك من قبل الأمانة العامة، حيث وُجد أنه في حين أن وضع السلع والخدمات الثقافية الرقمية ضمن اتفاقيات التجارة الدولية لا يزال في مراحله الأولى، إلا أن هناك برنامج عمل متعدد الأطراف حول التجارة الإلكترونية جارٍ منذ ما يقرب من خمسة عشر عاما في منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث يهدف ذلك إلى جلب عملية تقديم الخدمات إلكترونيا ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، ويتناول هذا التطور تصنيف وتسجيل الخدمات الجديدة التي يمكن إدراجها في إطار تجارة إلكترونية قد يشمل أيضا خدمات ثقافية.

وخلال هذه الفترة أصبح شائعا بشكل متزايد أن يتم تضمين فصل مكرس خصيصا للتجارة الإلكترونية التي تتعامل مع "المنتجات الرقمية" في الاتفاقيات الإقليمية والثنائية، ورغم ذلك، يمكن أن يختلف وضع السلع الثقافية داخل هذه الاتفاقيات من حيث تكون مستبعدة أو متضمنة كليا أو جزئيا، مما يطرح عددا من الأسئلة التي يمكن استكشافها في المستقبل:

- كيف ينبغي أن تصنف السلع والخدمات الثقافية ضمن الاتفاقيات لأغراض تطبيق مبدأ الحياد التكنولوجي المرتبط بالاتفاقية؟
- ما هي النهج التي ترغب الدول الأطراف في إبرازها فيما يتعلق بوضع السلع والخدمات الثقافية داخل هذه الاتفاقيات؟
- ما هو تأثير الترتيبات التجارية في القطاعات الأخرى، وفي مجالات الاتصالات وحقوق الملكية الفكرية على وجه الخصوص، وما هو وقع التأثير المطبق على المنح الخاصة بالسلع والخدمات الثقافية؟

<sup>13</sup> انظر O. Kulesz، اتفاقية منظمة اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي: تحليل التقارير الدورية والاتجاهات الرقمية المعاصرة للدول الأطراف، CE/14/8.IGC/INF.5، نوفمبر 2014.



## 6- المبادرات التي اتخذتها الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالاتفاقية

اتخذت الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين مبادرات مختلفة بشأن الآثار المترتبة على القضايا الرقمية الخاصة بتنفيذ الاتفاقية مثل:

- تكليف أوراق ودراسات المناقشة<sup>14</sup> حول آثار القضايا الرقمية بشأن تنفيذ الاتفاقية، وهذا يشمل دراسة 2015 التي قام بها مركز البحوث حول التكامل والعولمة (CEIM)<sup>15</sup>؛
- اعتماد الإعلانات من قبل منظمات المجتمع المدني التي تؤثر على الصناعات الثقافية المختلفة لا سيما إعلان ULEPICC بشأن الصناعات السمعية البصرية<sup>16</sup> (2013) أو الإعلان العالمي للناشرين المستقلين<sup>17</sup> (2014).

في إطار أنشطتها الخاصة، اتخذت المنظمات الدولية مبادرات مختلفة للتركيز على القضايا الرقمية، فعلى سبيل المثال اعتمدت المنظمة الدولية للفرانكوفونية (OIF) إستراتيجية "أفق 2020" للعالم الرقمي الناطق باللغة الفرنسية في قمة كينشاسا 2012، وفي عام 2014 اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلان داكار الذي أكدوا فيه على "تأثير التقنيات الرقمية على البيئة الثقافية وضرورة وضع ذلك في اعتبار السياسات الوطنية وأنشطة التعاون، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي على أساس الحياد التكنولوجي" (الفقرة 33). وأخيرا وفي عام 2015 نشرت المنظمة الدولية للفرانكوفونية تقريرا بعنوان الحالة الحالية للفرانكوفونية الرقمية<sup>18</sup>، للتأكيد، من بين أمور أخرى، على "تقديم الأطر القانونية المناسبة والربط الشبكي بين الجهات الوطنية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستخدام المفضل للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر فضلا عن دعم ريادة الأعمال بين الشباب والفتيات في قطاع تكنولوجيا المعلومات".

اعتمد مجلس أوروبا في المؤتمر الوزاري لعام 2013 بيانا ختاميا دعا فيه وزراء المنظمة ليكونوا "منبرا لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة لصانعي السياسات والممارسين والمجتمع المدني حول تأثير الرقمنة على الثقافة ودراسة المبادئ التوجيهية الأوروبية المشتركة لتعزيز (...) الإدارة الديمقراطية للثقافة مع إيلاء اهتمام خاص لضمان وصول المواطنين إلى المجال الثقافي في العصر الرقمي والمشاركة فيه"، حيث تم إنشاء هذا المنبر لتبادل الثقافة والرقمنة في يوليو 2014، وقد حدد موضوع "تحسين المعلومات والرصد فيما يتعلق بالسياسات الثقافية وتنفيذها من حيث الرقمنة" باعتباره أحد المجالات ذات الاهتمام للعمل المستقبلي والمتخذة من قبل مجلس أوروبا، ويجري حاليا إعداد مشروع توصية بشأن الثقافة والمجال الرقمي.

كما يوجد قدر كبير من العمل والتأثير على القضايا الرقمية التي تجري داخل المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالاتفاقية من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات<sup>19</sup> والمنظمة العالمية للملكية الفكرية<sup>20</sup> والبنك الدولي<sup>21</sup> ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية<sup>22</sup> وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>23</sup>، بالإضافة إلى أن عمل المنتديات الرئيسية الأخرى، مثل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، يعتبران ذا صلة بمناقشات الهيئات الإدارية للاتفاقية.

14 انظر، على سبيل المثال: نشرة معلومات CEIM بعنوان "الثقافة والتجارة والرقمية" يناير 2015، Kulesz، O. 2014، (متاح على

[http://fr.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/8%20IGC-INF%205\\_Digital\\_FR.pdf](http://fr.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/8%20IGC-INF%205_Digital_FR.pdf)، و RIJDEC، و Guèvremont، V.

وآخرون، تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي: الإجراءات والتوصيات ذات الأولوية بشأن التحديات، والأوراق الأساسية، نوفمبر 2013 (متاح على [http://fr.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/Rapport\\_du\\_RIJDEC\\_Final\\_FR.pdf](http://fr.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/Rapport_du_RIJDEC_Final_FR.pdf))، تقرير L. Baudoin، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي 2005: تأثير العصر الرقمي، OIF، أبريل 2014، و Guèvremont، V.، الانعكاس الأولي بشأن تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي، يونيو 2013 (متاح على [www.ficdc.org/cdc3524?lang=en](http://www.ficdc.org/cdc3524?lang=en)) الأوراق الفرنسية الأساسية، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي، يونيو 2013 (متاح على

[http://fr.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/nonpapier\\_initiative\\_FR\\_conv2005etnumerique\\_v25\\_10\\_2013.pdf](http://fr.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/nonpapier_initiative_FR_conv2005etnumerique_v25_10_2013.pdf))

الأوراق الكندية الأساسية، تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي: انعكاس كيبك وكندا، يونيو 2013، (متاح على [http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/contribution\\_canadienne\\_et\\_quebecoise.pdf](http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/contribution_canadienne_et_quebecoise.pdf))، اللجنة الوطنية الفرنسية لليونسكو، التنوع الثقافي في العصر الرقمي. المعجم النقدي، ديسمبر 2014.

15 "من أجل ثقافة في الشبكات المتنوعة - تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي"، فبراير 2015، مونتريال.

16 متاح على [http://diversidadaudiovisual.org/wp-content/uploads/2013/09/Declaration\\_Atelier\\_Français.pdf](http://diversidadaudiovisual.org/wp-content/uploads/2013/09/Declaration_Atelier_Français.pdf)

17 متاح على <http://www.alliance->

[editeurs.org/IMG/pdf/declaration\\_internationale\\_editeurs\\_et\\_editrices\\_independants\\_2014\\_web-3.pdf](http://www.alliance-editeurs.org/IMG/pdf/declaration_internationale_editeurs_et_editrices_independants_2014_web-3.pdf)

18 متاح على [http://www.francophonie.org/IMG/pdf/isoc-rapport\\_francophonie\\_numerique2014\\_web.pdf](http://www.francophonie.org/IMG/pdf/isoc-rapport_francophonie_numerique2014_web.pdf)

19 لا سيما كجزء من عمله الحالي بشأن سبل ضمان الوصول العادل إلى البنية التحتية للاتصالات وبشكل أكثر تحديدا في إطار المناقشات التي تقام داخل لجنة الدراسات المعنية بخدمات البث (الجنة بحث خدمات البث الإذاعي)، انظر: <http://www.itu.int/en/ITU-R/study-groups/rsg6/Pages/default.aspx>.

20 وفيما يخص الحالة الخاصة لتأثير اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على هيئات البث الإذاعي بهدف "تحديث حماية هيئات البث الإذاعي، التي لها حقوق ذات صلة، لتلبية التقنيات الرقمية وغيرها والاستخدام المتزايد للإنترنت"، انظر: <http://www.wipo.int/copyright/fr/activities/broadcast.html>.

21 لا سيما في إطار برنامج تقديم الدعم المالي لتطوير البنية التحتية مثل منشآت الألياف البصرية لتعزيز الوصول للإنترنت عالي السرعة في مختلف الدول النامية، انظر: <http://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2012/05/21/a-loan-from-the-world-bank-helps-gabon-to-extend-network-coverage-in-bandwidth-capacity-and-reduce-costs-of-communications-services>.

22 انظر، على سبيل المثال، تقرير اقتصاد المعلومات تحت عنوان "إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية للبلدان النامية، أونكتاد، 2015. متاح على:

[http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/ier2015overview\\_fr.pdf](http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/ier2015overview_fr.pdf).

23 فيما يتعلق بالانعكاس على فرض الضرائب والمجال الرقمي، على سبيل المثال، انظر تقرير 2014: <http://www.oecd.org/fr/fiscalite/relever-les-defis-fiscaux-poses-par-l-economie-numerique-9789264225183-fr.htm>

التي تتعلق بتطوير ونشر المحتوى الرقمي، أوراق الاقتصاد الرقمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رقم 213، نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، متاح على:

<http://dx.doi.org/10.1787/5k8x6kv51z0n-en>

تم مؤخرا اتخاذ عدة أنشطة تهدف إلى رفع مستوى الوعي بالقضايا الرقمية والاتفاقية، مثل:

- موضوع النسخة 24 لمهرجان واغادوغو الإفريقي للسينما والتلفزيون (فيسباكو) الذي عقد في مارس عام 2015، "السينما الإفريقية: الإنتاج والتوزيع في العصر الرقمي"<sup>24</sup>.
- منتدى شايو بعنوان "مستقبل الثقافة، مستقبل أوروبا"، في أبريل 2014، المقترح لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية<sup>25</sup>
- مؤتمر التحالفات الأوروبية للتنوع الثقافي بعنوان "كيفية التكيف مع السياسات المالية المطبقة على السلع والخدمات الثقافية والسمعية البصرية في العصر الرقمي"، الذي عقد في بروكسل في فبراير 2014.
- منتدى "بلاس دو طوكيو" الأول بعنوان "لاعبي المجالات الثقافية والرقمية" المقام في باريس في ديسمبر 2014.
- ندوة دولية حول التنوع الثقافي في العصر الرقمي والصناعات الثقافية عُقدت في مدريد في نوفمبر 2014.

سترکز العديد من المؤتمرات بمناسبة الذكرى العاشرة للاتفاقية على القضايا الرقمية والاتفاقية، إذ تشمل هذه المؤتمرات، على سبيل المثال، المؤتمر الدولي للصناعة الإبداعية، الذي عقد في جامعة اوتارا في ولاية كيدا، ماليزيا، يومي 3 و 4 أبريل، ومؤتمر "اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي: عشر سنوات بعد اعتمادها، القضايا والتحديات التي تواجه السياسات الثقافية للدول؟" المقرر عقده في جامعة لافال في كيبك، كندا، في الفترة من 28 حتى 30 مايو، والاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية المكرس خصيصا للقضايا الرقمية والمزمع عقده في مونس، بلجيكا، في 25 أكتوبر 2015.

## 7- الخطوات التالية

قد يتم اقتراح إطار عمل للسنتين المقبلتين من قبل مؤتمر الدول الأطراف، إذ من الممكن أن يستند إلى المعلومات التي تم جمعها والمناقشات والقرارات التي اتخذتها الهيئات الإدارية للاتفاقية والتوصية 7 من تقرير دائرة الرقابة الداخلية التي تقترح الاستمرار في "استكشاف الآثار المترتبة على التغييرات التي أحدثتها الرقمنة من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية" وتدعو "الدول الأطراف إلى دراسة وتصميم وتبادل السياسات والممارسات الناشئة في هذا السياق"<sup>26</sup>.

يمكن للدول الأطراف القيام بما يلي:

- النظر في تكليف لجنة للعمل على إنتاج مشروع المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن القضايا الرقمية، وكما هو موضح في القسم 2 من هذا التقرير، فإن الإشارة إلى القضايا الرقمية، بما فيها تقنيات الاتصالات والمعلومات الجديدة تشجع الدول الأطراف في الأساس على وضع سياسات وبرامج لتنمية مهارات جديدة وتوفير البنية التحتية والخبرة، كما يمكن للمبادئ التوجيهية العرضية الجديدة معالجة القضايا التي أثرت من قبل الهيئات الإدارية مثل:
  - أ) السياسات والتدابير العامة الرامية إلى دعم سلسلة قيم السلع والخدمات الثقافية الرقمية.
  - ب) اتفاقات التجارة وتدفق السلع والخدمات الثقافية الرقمية (التجارة الإلكترونية).
  - ج) الأساليب الجديدة للتعاون الدولي التي تشارك اللاعبين الرقميين المحليين.
  - د) المبادئ الرئيسية للاتفاقية في العصر الرقمي.
- تقديم معلومات عن الفرص والتحديات بشكل ممنهج لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية في تقاريرها الدورية المقدمة كل أربع سنوات والمشاورات التي جرت في إطار المادتين 16 و 21، خاصة، إستراتيجيات القطاع التي تشجع على تنفيذ الاتفاقية في العصر الرقمي.
- التشاور مع الدول الأطراف الدولية الأخرى المعنية بالقضايا الرقمية مثل المسؤولين عن قطاعات التجارة والمنافسة والملكية الفكرية والاتصالات لتعزيز الوعي بالاتفاقية وتبادل هذه المعلومات مع الدول الأطراف.
- إنشاء مجموعة وزارية حول القضايا الرقمية والاتفاقية (الثقافة والتجارة والاتصالات والمنافسة، الخ)، وتضمين ممثلين عن المجتمع المدني في هذه المجموعة.
- تيسير مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مناقشات الهيئات الإدارية المنعقدة في مقر اليونسكو.

<sup>24</sup> انظر <http://www.africine.org/?menu=art&no=12826>

<sup>25</sup> شددت المدير العام لليونسكو، في كلمتها أمام الحاضرين في الحدث، على حياد الاتفاقية فيما يتعلق بالبيئة الرقمية وشاركت في المناقشات الوزارية بشأن هذه القضايا على هامش المنتدى.

<sup>26</sup> متاح على [www.unesco.org/fr/creativity](http://www.unesco.org/fr/creativity) وتشمل التوصيات الأخرى ذات الصلة من التقرير فيما يتعلق بالمجال الرقمي ما يلي:

التوصية 1 "تيسير وتشجيع كافة الدول الأطراف وأصحاب المصلحة التابعين للاتفاقية، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، لمشاركة الممارسات الجيدة في المجالات الرئيسية (مثل إعداد وتنفيذ السياسات والتشريعات الثقافية بالإضافة إلى دمج الثقافة في إستراتيجيات التنمية المستدامة جنباً إلى جنب مع تعزيز البعد الثقافي في السياسات التنموية الدولية والاتفاقيات الدولية في مجال التجارة) من خلال المعلومات الممنهجة المنشورة والمتاحة ضمن التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات ومن المصادر الأخرى، (اللجنة الحكومية الدولية/الأمانة العامة)"

التوصية 3 "تشجيع الدول الأطراف على اعتبار الآثار المترتبة على اتفاقية عام 2005 فيما يتعلق بالحكومة الثقافية (التنسيق داخل الحكومات الوطنية والعلاقات بين مختلف مستويات الحكومة والحوار بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمع المدني، وغيرها) في مناطق نفوذ كل منها والتشجيع على تبادل الممارسات الجيدة وتقديم المساعدة التقنية التي تركز على هذه المنطقة، (اللجنة الحكومية الدولية/الأمانة العامة)"

التوصية 8 "تشجيع الدول الأطراف على إيلاء الاهتمام الخاص لأوضاع الصناعات الثقافية ودور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في بلدانهم والنظر في اعتماد إستراتيجيات طويلة الأجل لمعالجة الاحتياجات المحددة، (اللجنة الحكومية الدولية/الأمانة العامة)"

يمكن للجنة القيام بما يلي:

- إعداد مشروع المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن القضايا الرقمية بهدف تقديمه إلى مؤتمر الدول الأطراف للموافقة عليه واتخاذ قرار بشأنه في دورته السادسة العادية.
- الاستفادة من المادة 23.7 من الاتفاقية (والمادة 6 من قواعدها الإجرائية) التي تُمكنها من دعوة الهيئات العامة أو الخاصة والأفراد لحضور اجتماعاتها في أي وقت بهدف التشاور معهم بشأن مسائل معينة، في هذه الحالة تأثير القضايا الرقمية على السياسات العامة لتشجيع السلع والخدمات الثقافية.

يمكن للمنظمات الدولية القيام بما يلي:

- مواصلة جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة تحت تصرفهم فيما يتعلق بالقضايا الرقمية التي قد يكون لها تأثير على مجالات ومصالح الاتفاقية.
- إبلاغ الهيئات الإدارية بأخر التطورات في عملهم حول القضايا الرقمية التي قد يكون لها تأثير على تنفيذ الاتفاقية.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بما يلي:

- مواصلة انعكاساتها على القضايا الرقمية والمساهمة في مناقشات الهيئات الإدارية من خلال المذكرات الخطية (وثائق المعلومات) أو من خلال مشاركتها الفعالة في دورات اللجنة المنعقدة في مقر اليونسكو.
- مواصلة رفع الوعي بالقضايا الرقمية من خلال تنظيم الفعاليات وإنتاج أدوات الاتصال المتعلقة بهذه القضايا.
- المساهمة في إعداد التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات من قبل الدول الأطراف، وتوفير الأدلة حول الفرص والتحديات الناجمة عن البيئات الرقمية للفنانين والمتخصصين العاملين في المجال الثقافي.

قد يطلب من الأمانة العامة القيام بما يلي:

- مواصلة جهودها لجمع وتحليل المعلومات المستقاة من التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات ومن الأنشطة الرامية إلى رصد تأثير المادتين 16 و21 ومن الأنشطة المضطلع بها لمراقبة توصية عام 1980 بشأن حالة الفنان وكذلك من المصادر الأخرى ذات الصلة.
- ضم القضايا الرقمية في إطار الرصد العالمي الجار وضعه بشأن تنفيذ الاتفاقية.
- مواصلة التعاون مع قطاع الاتصالات والتشاور مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى المعنية بالقضايا الرقمية والعاملة في الميادين المتصلة بمصالح الاتفاقية، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ومجلس أوروبا.